ذلك من التفكير في كيفية الاستعداد لمواجهة هذه الأزمة والعمل علي تخطيها، مما يوفر طاقاتهم للارتفاع بالإنتاج الاقتصادي.

لقد كان توفير مناخ الاستقرار اللازم لنجاح العملية التنموية، هو سبب حياد الأنظمة الديمقراطية عن مذهبها الحر، الذي يقضي بعدم تدخل الدولة لحماية الضعفاء، وتركهم للطبيعة تعمل فيهم قانونها بالموت جوعًا. فقد كان إرساء نظم التأمين الاجتماعي يهدف إلى إفقاد أفراد الطبقة العاملة أساس مطالبهم الجماعية، التي تهدد وجود هذه الأنظمة الحرة ونظامها السياسي والاقتصادي، ويعمل على استمالتهم إليها وإبعادهم عن الأفكار الماركسية التي بدأت تنتشر بين صفوف العمال، كرد فعل للظلم الاجتماعي الذي يحيق بهم وبمن يعولون.

لا عجب أن نرى بسمارك يضع أول نظام إجباري للتأمينات الاجتماعية في بلد رأسمالي، هو ألمانيا. ثم كان الاتجاه الحديث بتقرير حق التكافل الاجتماعي في الدساتير والإعلانات العالمية[1].

يتضح من ذلك، الدور الهام الذي يلعبه التكافل الاجتماعي في توفير مناخ الاستقرار اللازم لحسن سير العملية التنموية. ونجد أن الإسلام لا يكتفي فقط بتقرير هذا الحق دون إلزام على الدولة بتحقيقه، ولا يكتفي أن تضمن الدولة للمواطنين التمتع بهذا الحق، وإنما يجعل المطالبة بهذا الحق واجبًا على المواطنين يأثمون لتركه[2].

المطلب الثالث
التكافل الاجتماعي ورأس المال البشري

يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي، إلى درجة كبيرة، على القوة العاملة التي تضطلع بمهمة الإنتاج والتوزيع. فإذا كان توفير مستوى الكفاية شرطًا هامًا لوجود الأيدي العاملة القادرة على تحقيق مستويات أفضل من الأداء، فإن المحافظة على هذا المستوى المتميز في مواجهة الأزمات العامة والخاصة، تضمن استمرار النشاط الاقتصادي عند مستواه المرسوم.

١ عباس: النظرية العامة للتأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٥٢.

٢ مرجع نفسه، ص٣٥٣.

ذلك أن توفير الخدمات الصحية يرفع من الكفاءة الاقتصادية للجيل الحالي من العاملين، بينما تزيد المساعدات العائلية للأطفال من كفاءة الجيل القادم. وينسحب الشيء نفسه على المعاشات التي تدفع لمن تجاوزوا سنوات الإنتاج، حيث تسهم في تحرير العاملين من جزء هام من العبء الخاص بإعالة ذويهم من كبار السن، وعدم حرمان العاملين وأطفالهم[1].

إذا كان البعض يري أن مساهمات أصحاب الأعمال في التأمين الاجتماعي على العاملين ترفع من تكلفة عنصر العمل في إنتاج السلع والخدمات، مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار، والإضرار بمستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا العبء يعتبر بسيطًا نسبيًا حيث يسهل توزيعه بين المنتج والمستهلك وفقًا لمرونات العرض والطلب. بل إنه نفقة ضرورية للرفع من مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق توفير الاستقرار النفسي للعاملين وحمايتهم من استغلال أصحاب الأعمال[2].

فمن وجهة نظر رأس المال البشري تشبه هذه الأقساط التأمينية النفقات التي يتحملها أصحاب الأعمال لتعويض تقادم الآلات والمباني، وسائر أنواع رأس المال المادي. ففي الغالب، ينحصر الاهتمام في تغطية تقادم رأس المال المادي، بينما يهمل رأس المال البشري. والحياة الإنسانية كل يتجزء، وتحقيق مستويات عالية من الناتج يتطلب تقديم المبالغ اللازمة لصيانتها بالكامل. ولا يكون ذلك من خلال الأجور المناسبة خلال سنوات العمل فحسب، وإنما بتقديم المساعدات المناسبة في حالات الأزمات الخاصة، كالتوقف عن الكسب لمرض، أو إصابة، أو كبر سن. وعلى ذلك، فإن توفير السبل المناسبة لكفالة رأس المال البشري في مواجهة الخوف وعدم الاستقرار، فضلاً عما يوفره من استقرار على مستوى الاقتصاد ككل، هو أفضل وسيلة للحصول على أفضل أداء ممكن.

فإذا كان البعض قد يتكاسل إذا ما توفر له الأمان، فإن الغالبية العظمى تحتاج إلى الشعور بالاستقرار والأمن للوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة الإنتاجية[3]. فإن

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٥٣.

(2) Richardson: Economic & Financial Aspects of Social Security; op. cit., p:234.

(3) Richardson: op. cit., p: 20.

التكافل الاجتماعي يسهم في الرفع من نوعية رأس المال البشري والاستثمار في الأصول البشرية لبناء ركيزة قوية للنمو المستقبل[1].

تتفرد الزكاة في هذا المجال بأنها تخلص كفالة العاملين من جانب النفقة التي يتحملها الفرد بمساهمته في هذا النظام، وذلك باقتطاع جزء من دخله، كما توفر على الوحدات الإنتاجية ما تقطعه من أرباحها لتوفير هذه المساعدات للعاملين. وفي ذلك توفير لهذه النفقة على الاقتصاد ككل، وحماية الأفراد من ارتفاع الأسعار نتيجة هذه النفقة الإضافية، فضلاً عن أنها توفر الكفالة لفئات أوسع من أفراد المجتمع. فكفالة الزكاة لا تتوقف عند تلك الفئات العاملة مباشرة في المجال الإنتاجي، ولكنها تتعداها إلى كفالة من يتعرضون لأزمات خاصة تحد من قدراتهم على المساهمة في عملية عمارة الأرض، أو تصرفهم عنها، كما تقلل من كفاءتهم الإنتاجية، وذلك بسبب دين يغلبهم، أو رق يستعبدهم، أو جائحة تذهب بممتلكاتهم.

ففي تحرير الغارم من ربقة الدين، وإصلاح حاله الاقتصادية، إصلاح لأخلاقه وسلوكه، وكسب للمجتمع وحدة إنتاجية تعمل بكامل طاقتها لما فيه خير المجتمع الذي كفلها. فقد كان الرسول ﷺ يستعيذ بالله من المغرم، ويقرنه بالإستعاذة من عذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال[2]. فلما سألوه عن السر في ذلك قال ﷺ: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فخلف»[3].

لقد رينا أنه لا مجال لكافة الغارم في الاقتصاد الوضعي، بل لقد جاء قديمًا في القانون الروماني المسمي «قانون الألواح الاثني عشر» ان المدين إذا عجز عن دفع ديونه يحكم عليه بالرق إن كان حرًا، ويحكم عليه بالحبس أو القتل إذا كان رقيقًا.

مثل ذلك ما كان معروفًا لدى بعض العرب في الجاهلية، من بيع من أعسر في الدين لحساب الدائن، وروى بعضهم أن ذلك قد استمر فترة في أول الإسلام، ثم نسخ، ولم يعد للدائن سبيل إلى رقبة المدين[4]. بل لقد جاء عن الحق سبحانه

---

(1) Hasan: op. cit., p: 49.

٢. القرضاوي: فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٦٢٧.

٣. البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، المجلد الثاني، كتاب الاستقراض، باب من استعاذ من الدين، ص٥٧

٤. القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

وتعالي، قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُم إِن كُنتُم تَعْلَمُونَ﴾[1] ثم أصبحت كفالة الغارم من أهم أنواع التكافل الاجتماعي التي توفرها مؤسسة الزكاة.

كما أن تحرير إنسان من محنة الرق، الذي هو أكبر كارثة تصيب حرية الإنسان، بل تصيب أهم مقومات وجوده، وهي آدميته، يعتبر من المجالات الهامة التي يضمها تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام. ويضيف ذلك للمجتمع وحدة إنتاجية تجدّ في العمل على تحقيق أقصى النفع له، تعبيرًا عما شمله به أفراد هذا المجتمع من أخوة حقيقية، وكفالة فعلية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة له للقيام بدوره الطبيعي في المجتمع، وممارسة نشاطه الإنتاجي دون قهر أو استغلال.

كذلك فإن كفالة من يذهب السيل أو الحريق بماله وممتلكاته، وتعويضه عنها بما يعيده إلى مستواه الأصلي، يضمن عدم توقف هذه الوحدة الإنتاجية عن أداء دورها في عمارة الأرض، بل والرفع من مستوى أدائها وكفاءتها.

ينسحب الشيء نفسه على تحرير كل فرد في المجتمع من رق الفقر والجهل والخوف، ويجعله مسلمًا متحررًا من هذه المحن التي تقعده عن التكسب لينبعث إلى مجال الإكثار والتنمية[2] إذ يصبح لا يدين بالعبودية إلا لخالقه، فيجتهد في أداء دوره في الإستخلاف وعمارة الأرض.

على ذلك، فإن توفير التكافل الاجتماعي، وخاصة خلال تشريع الزكاة، يضمن أفضل مستوى للأداء الاقتصادي لمن تم تأمين ما وصل إليه من مستوى الكفاية ضد الأزمات والطوارئ، ولمن يتحرر من ربقة الدين والرق والجائحة. ويتضح لنا هنا، أن هدف ومبررات التكافل الاجتماعي في الإسلام تختلف عنها في الاقتصاديات الوضعية، حيث أن كفالة المسلم واجبة على الفرد والدولة بمقتضى أمانة الإستخلاف[3]. فإن ترقية وحماية كيان الإنسان وآدميته والقضاء على كل أسباب الخوف والقلق التي تحد من عطائه، وتعرقل قدراته، هي جزء من واجب العمارة، وليس مجرد استثمار في رأس المال البشري.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٠.

(٢) الخولي: الثروة في ظل الإسلام. مرجع سابق. ص ٢٤١.

(٣) عباس: النظرية العامة في التأمينات الاجتماعية. مرجع سابق. ص ٣٧٤.

نخلص من هذا المبحث إلى:

- أن توفير التكافل الاجتماعي يضمن الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

- توفير الموارد المالية لدعم تيار الطلب الفعال، من خلال كفالة من يتعطلون عن العمل، وتوفير رؤوس الأموال المالية والإنتاجية، والحول دون تصفيتها من خلال كفالة الغارم لدين أو لجائحة.
- توفير مناخ الاستقرار اللازم للعملية التنموية، من خلال رفع أقساط التأمينات الاجتماعية لمستوى النشاط الاقتصادي أثناء فترات الكساد وكبحها لجماح التضخم أثناء فترات الإزدهار الاقتصادي.
- توفير أداء اقتصادي أفضل لرأس المال البشري الذي يوفر له التكافل الاجتماعي أسباب الإستقرار النفسي، والتحرر من ربقة الدين والجائحة.